المحكمة العليا تُلغي حكم إعدام في قضية مقتل مواطن بعد إدانة متهمين بالسرقة

مراسلنا: عبد الرحمن النجار

قضت المحكمة العليا بإلغاء حكم الإعدام الصادر بحق متهمين اثنين في قضية مقتل مواطن خلال محاولة سرقة منزله في حي الصفصاف قبل عامين، وأمرت بإعادة المحاكمة أمام دائرة الجنايات في المحكمة الابتدائية الشرقية بتشكيلة مغايرة. وجاء القرار بأغلبية ثلاثة قضاة مقابل قاضيين خالفا الرأي وطالبا بتأييد الحكم الأول لعدم وجود أدلة كافية تربط المتهمين بالجريمة سوى اعترافات انتزعت منهما في مركز الشرطة دون حضور محامٍ.

وقالت المحكمة في حيثياتها إن الاعترافات المنسوبة إلى المتهمين جاءت بعد احتجاز استمر ثلاثة أيام متتالية، وإن التسجيل المصور الذي عرضته النيابة لم يظهر أي تعذيب ظاهر، غير أن القضاة رأوا أن هذا لا يكفي وحده لنفي الإكراه، لأن الإفراج عن المتهمين كان مشروطا بتوقيعهما على الاعترافات. وأضافت أن المحكمة الأولى أخطأت حين اعتبرت أن الدفاع لم يثبت وجود إكراه، لأن عبء الإثبات يقع على النيابة في هذه الحالة.

وأوضح رئيس الدائرة القاضي منير الحلواني أن الحكم الصادر بحق المتهمين يستند إلى شهادة واحدة لجار المجني عليه، وهي شهادة لا تصلح وحدها لإثبات جريمة بهذا الوزن، خاصة وأن الشاهد لم يكن في مكان الحادث وقت وقوعه. وأضاف أن المحكمة كان عليها أن تبحث عن أدلة أخرى مستقلة، كتحليل آثار الأقدام أو فحص الهاتف النقال، قبل أن تعتمد على أقوال شاهد واحد في إزهاق روح إنسان.

من جهته، قال المحامي العام إن النيابة ستعيد التحقيق من جديد وتستدعي الشاهد مرة أخرى وتعرض المتهمين على طبيب شرعي للكشف عن آثار التعذيب. وأكد أن النيابة لا تمانع في إخلاء سبيل المتهمين بكفالة إلى حين انتهاء المحاكمة، شريطة ألا يغادروا المدينة وأن يحضروا كل جلسة. ورفض المحامي العام طلب الدفاع بالإفراج الفوري، معتبرا أن الجريمة خطيرة والأدلة لا تزال في طور التجميع.

في المقابل، رحبت أسرة المجني عليه بالقرار، وقالت إن الأسرة تطالب بأن تكون المحاكمة علنية وأن يحضر جلساتها ممثلون عن الجيران الذين شاهدوا آثار الاقتحام ليلة الحادثة. وتنظر المحكمة الابتدائية الشرقية في القضية يوم الثلاثاء المقبل، وسط توقعات بأن تكون أول اختبار حقيقي لمدى التزام المحكمة بالمعايير الجديدة في قبول الاعترافات كدليل إدانة.

مجلس بلدية وادي الصفصاف يقر موازنة بقيمة 14 مليون دينار لعام 2021 دون رفع الضرائب

المحكمة العليا تلغي حكم إعدام في قضية مقتل مواطن وتأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة جديدة

□ منذر الحلبي ✓ المحكمة العليا – الأحد 3 أيار 2021

قرر المجلس البلدي لوادي الصفصاف في جلسته العادية يوم الأحد 14 مارس الماضي المصادقة على موازنة العام المالي 2021 بقيمة 14 مليون دينار، من دون فرض أي زيادة على الضرائب والرسوم المحلية. وحظي القرار بأغلبية 9 أصوات مقابل 4 أصوات امتنع أعضاؤها عن التصويت احتجاجا على آلية توزيع المشاريع بين الأحياء، في جلسة استمرت ست ساعات وشهدت نقاشا حادا بين الأعضاء والجمهور الحاضر في قاعة المجلس.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل الشريف إن الموازنة الجديدة تركز على تعبيد الطرق في أحياء الربوة والنخيل وإنشاء شبكة للصرف الصحي في حي المنشية، إضافة إلى صيانة المدارس والمستوصف البلدي. وأضاف أن البلدية تلقت 2 مليون دينار من صندوق دعم البلديات الصغيرة، وهو ما ساهم في تقليص العجز المتوقع إلى النصف مقارنة بالعام الماضي، من دون اللجوء إلى الاقتراض أو رفع الرسوم.

في المقابل، اعترض العضو نادية الخطيب على توزيع 3 مشاريع فقط على أحياء المنشية والنخيل والربوة، في حين لم يحصل حي الصفصاف القديم إلا على مشروع واحد لتزفيت 200 متر من الشوارع. وقالت إن الأحياء الشرقية تدفع الضرائب نفسها وتطالب بالخدمات نفسها، وإن المجلس يكرر الوعود كل عام من دون تنفيذ. وطلبت تسجيل اعتراضها في محضر الجلسة وإرسال كتاب رسمي إلى وزارة الشؤون البلدية والبيئة.

وأكد الشريف أن المجلس سيعقد جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لعرض تقرير عن سير المشاريع، وأن الموازنة ستنشر على موقع البلدية الإلكتروني وعلى لوحة الإعلانات أمام مبنى البلدية بعد إقرارها. وأضاف أن لجنة شكاوى ستشكل من ثلاثة أعضاء لمتابعة الطلبات المقدمة من الأحياء، على أن ترفع تقريرا شهريا إلى المجلس. وتأتي هذه الخطوة بعد أكثر من 60 شكوى قدمت خلال العام الماضي بشأن انقطاع المياه وتراكم النفايات في عدة أحياء.

من جهة أخرى، أعلن المجلس تشكيل لجنة مشتركة مع بلدية تل الزيتون المجاورة لدراسة مشروع طريق يربط الوادي بالطريق الدائري، على أن تبدأ الدراسة في أيلول المقبل وتستمر ثلاثة أشهر. وقال الشريف إن المشروع لا يخص سكان الوادي وحدهم، وإن الربط سيخفف الازدحام عن وسط المدينة ويقلل زمن الرحلة إلى المدارس والمستشفيات بنحو 15 دقيقة في ساعات الذروة.

مجلس بلدية وادي الصفصاف يقر موازنة 2021 دون رفع الضرائب

المحكمة العليا تلغي حكم إعدام في قضية مقتل مواطن وتأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة جديدة

□ منذر الحلبي ✓ المحكمة العليا – الأحد 3 أيار 2021

قررت المحكمة العليا في جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء 30 مارس الماضي إلغاء حكم الإعدام الصادر بحق متهمين اثنين في قضية مقتل مواطن خلال محاولة سرقة منزله في حي الصفصاف القديم، وأمرت بإعادة المحاكمة أمام دائرة جديدة في المحكمة الابتدائية الشرقية بتشكيلة مغايرة. وجاء القرار بأغلبية ثلاثة قضاة مقابل قاضيين خالفا الرأي وطالبا بتأييد الحكم الأول لعدم وجود أدلة كافية تربط المتهمين بالجريمة سوى اعترافات انتزعت منهما في مركز الشرطة دون حضور محامٍ.

وقالت المحكمة في حيثياتها إن الاعترافات المنسوبة إلى المتهمين جاءت بعد احتجاز استمر ثلاثة أيام متتالية، وإن التسجيل المصور الذي عرضته النيابة لم يظهر أي تعذيب ظاهر، غير أن القضاة رأوا أن هذا لا يكفي وحده لنفي الإكراه، لأن الإفراج عن المتهمين كان مشروطا بتوقيعهما على الاعترافات. وأضافت أن المحكمة الأولى أخطأت حين اعتبرت أن الدفاع لم يثبت وجود إكراه، لأن عبء الإثبات يقع على النيابة في هذه الحالة.

وأوضح رئيس الدائرة القاضي منير الحلواني أن الحكم الصادر بحق المتهمين يستند إلى شهادة واحدة لجار المجني عليه، وهي شهادة لا تصلح وحدها لإثبات جريمة بهذا الوزن، خاصة وأن الشاهد لم يكن في مكان الحادث وقت وقوعه. وأضاف أن المحكمة كان عليها أن تبحث عن أدلة أخرى مستقلة، كتحليل آثار الأقدام أو فحص الهاتف النقال، قبل أن تعتمد على أقوال شاهد واحد في إزهاق روح إنسان.

من جهته، قال المحامي العام إن النيابة ستعيد التحقيق من جديد وتستدعي الشاهد مرة أخرى وتعرض المتهمين على طبيب شرعي للكشف عن آثار التعذيب. وأكد أن النيابة لا تمانع في إخلاء سبيل المتهمين بكفالة إلى حين انتهاء المحاكمة، شريطة ألا يغادروا المدينة وأن يحضروا كل جلسة. ورفض المحامي العام طلب الدفاع بالإفراج الفوري، معتبرا أن الجريمة خطيرة والأدلة لا تزال في طور التجميع.

في المقابل، رحبت أسرة المجني عليه بالقرار، وقالت إن الأسرة تطالب بأن تكون المحاكمة علنية وأن يحضر جلساتها ممثلون عن الجيران الذين شاهدوا آثار الاقتحام ليلة الحادثة. وتنظر المحكمة الابتدائية الشرقية في القضية يوم الثلاثاء المقبل، وسط توقعات بأن تكون أول اختبار حقيقي لمدى التزام المحكمة بالمعايير الجديدة في قبول الاعترافات كدليل إدانة.

مجلس بلدية وادي الصفصاف يقر موازنة 2021 دون رفع الضرائب

□ منذر الحلبي ✓ المحكمة العليا – الأحد 3 أيار 2021

قرر المجلس البلدي لوادي الصفصاف في جلسته العادية يوم الأحد 14 مارس الماضي المصادقة على موازنة العام المالي 2021 بقيمة 14 مليون دينار، من دون فرض أي زيادة على الضرائب والرسوم المحلية. وحظي القرار بأغلبية 9 أصوات مقابل 4 أصوات امتنع أعضاؤها عن التصويت احتجاجا على آلية توزيع المشاريع بين الأحياء، في جلسة استمرت ست ساعات وشهدت نقاشا حادا بين الأعضاء والجمهور الحاضر في قاعة المجلس.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل الشريف إن الموازنة الجديدة تركز على تعبيد الطرق في أحياء الربوة والنخيل وإنشاء شبكة للصرف الصحي في حي المنشية، إضافة إلى صيانة المدارس والمستوصف البلدي. وأضاف أن البلدية تلقت 2 مليون دينار من صندوق دعم البلديات الصغيرة، وهو ما ساهم في تقليص العجز المتوقع إلى النصف مقارنة بالعام الماضي، من دون اللجوء إلى الاقتراض أو رفع الرسوم.

في المقابل، اعترض العضو نادية الخطيب على توزيع 3 مشاريع فقط على أحياء المنشية والنخيل والربوة، في حين لم يحصل حي الصفصاف القديم إلا على مشروع واحد لتزفيت 200 متر من الشوارع. وقالت إن الأحياء الشرقية تدفع الضرائب نفسها وتطالب بالخدمات نفسها، وإن المجلس يكرر الوعود كل عام من دون تنفيذ. وطلبت تسجيل اعتراضها في محضر الجلسة وإرسال كتاب رسمي إلى وزارة الشؤون البلدية والبيئة.

وأكد الشريف أن المجلس سيعقد جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لعرض تقرير عن سير المشاريع، وأن الموازنة ستنشر على موقع البلدية الإلكتروني وعلى لوحة الإعلانات أمام مبنى البلدية بعد إقرارها. وأضاف أن لجنة شكاوى ستشكل من ثلاثة أعضاء لمتابعة الطلبات المقدمة من الأحياء، على أن ترفع تقريرا شهريا إلى المجلس. وتأتي هذه الخطوة بعد أكثر من 60 شكوى قدمت خلال العام الماضي بشأن انقطاع المياه وتراكم النفايات في عدة أحياء.

من جهة أخرى، أعلن المجلس تشكيل لجنة مشتركة مع بلدية تل الزيتون المجاورة لدراسة مشروع طريق يربط الوادي بالطريق الدائري، على أن تبدأ الدراسة في أيلول المقبل وتستمر ثلاثة أشهر. وقال الشريف إن المشروع لا يخص سكان الوادي وحدهم، وإن الربط سيخفف الازدحام عن وسط المدينة ويقلل زمن الرحلة إلى المدارس والمستشفيات بنحو 15 دقيقة في ساعات الذرو